مجتمع

أفغانستان: تساقط كثيف غير مسبوق للثلوج

مع انخفاض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر في أفغانستان، وتساقط الثلوج على الأجزاء الوسطى والشمالية من البلاد، شهدت العاصمة كابول تساقطاً كثيفاً غير مسبوق للثلوج. وأعلنت وكالة الأرصاد الجوية الأفغانية، الأحد، أن تساقط الثلوج مستمر في 30 مقاطعة، وأنها تسببت في إغلاق نفق سالنغ الذي يربط العاصمة بالمقاطعات الشمالية، كما تسببت في إغلاق العديد من الطرق في الوسط والشمال. وتساقط الثلوج وهطول الأمطار له أهمية حيوية في أفغانستان التي تعد من الدول العشر الأكثر تضرراً من الجفاف. (الأناضول)

تشيلي: 51 قتيلاً في حرائق الغابات

ارتفعت حصيلة ضحايا حرائق غابات تجتاح وسط تشيلي وجنوبها إلى 51، مع احتمال أن ترتفع الحصيلة مجدداً، في أسوأ مأساة تشهدها البلاد خلال العقد الأخير. وتتوسع رقعة الحرائق في منطقة بالبارايسو السياحية، حيث يقع منتجع «بينيا ديل مار» الساحلي الشهير. وتضررت أو دُمّرت بين 3000 و6000 منزل في الحرائق، وقالت وزارة الداخلية إن النيران أتت على زهاء 43 ألف هكتار. وفرضت السلطات حظراً للتجول ليلاً اعتباراً من التاسعة مساء لتسهيل إمداد فرق الطوارئ بالوقود، وأطلقت دعوات جديدة للإخلاء. (فرانس برس)

سكان غزة يموتون أمام العالم

حذّرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» من أن سكان غزة «يموتون أمام أعين العالم» في كارثة فريدة من نوعها، مشيرة إلى أزمة الجوع، والمأساة الإنسانية التي تتفاقم يوما بعد يوم في القطاع الذي يتعرض للعدوان الإسرائيلي والحصار منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وقالت الوكالة الأممية التي تعرضت لوقف تمويلها من عدد من الدول الداعمة للاحتلال الإسرائيلي: «كارثة غير مسبوقة تحدث أمام أعيننا في غزة. الناس يموتون أمام أعين العالم».

وحتى 30 يناير/ كانون الثاني الماضي، قررت 18 دولة والاتحاد الأوروبي تعليق تمويلها لـ«أونروا» بناء على مزاعم إسرائيل بمشاركة 12 من موظفي الوكالة في عملية «طوفان الأقصى». والسبت، أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق إزاء التقارير التي تحدثت عن اعتزام الجيش الإسرائيلي نقل المعركة إلى مدينة رفح على حدود غزة مع مصر، حيث نزح أكثر من مليون فلسطيني. وحذر منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل من احتمالات تمدد الصراع إلى جميع أنحاء المنطقة ما لم يُتوصَّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وقال إن حوالى مليون فلسطيني «نزحوا تدريجياً نحو الحدود المصرية. زعموا أنها مناطق آمنة، ولكن في الواقع ما نراه هو أن القصف الذي يؤثر على المدنيين مستمر، ويخلق وضعاً سيئاً للغاية».

(الأناضول، أسوشييتد برس)

(محمد عابد/ فرانس برس)

الجزائر تشدد عقوبات انتحال الصفة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تتكرر في الجزائر جرائم الاحتيال عبر انتحال الصفة، وتنشر الشرطة باستمرار إعلانات للجمهور تطلب فيها الحصول على إفادات ومعلومات عن أشخاص يمارسون النصب عبر انتحال صفة مسؤولين وموظفين حكوميين أو ممثلين لمصالح إدارية، والذين ينجحون غالباً في الحصول على مبالغ مالية من مواطنين، ومع تفاقم الظاهرة أجرت الحكومة تعديلات في قانون العقوبات تضمنت زيادة فترات سجن من يثبت تورطهم.

انتحل أحد المحتالين في منطقة تيبازة قرب العاصمة الجزائرية صفة رئيس دائرة (حاكم مقاطعة)، ويخبر أحمد الذي رفض كشف هويته بالكامل «العربي الجديد» أن «هذا الشخص أوهمنا بأنه سيسمح لنا بالحصول على سكن اجتماعي، وطلب منا تحويل مبلغ مالي إلى حساب، وهو ما رفضت فعله ليس لأنني شككت في الشخص نفسه، بل لأنني رفضت هذا الأسلوب غير القانوني، لكن آخرين اختاروا التعامل معه، ووقعوا في الفخ الذي نصبه لهم، قبل إعلان جهاز الأمن توقيفه».

وقبل أيام أعلنت أجهزة أمنية توقيف مشبوهين في تنفيذ عمليات نصب واحتيال عبر انتحال صفات مسؤولين في هيئات نظامية، علماً أن الشرطة تنشر مع كل إعلان صوراً للمحتالين كي يستطيع المواطنون التعرف عليهم، خاصة أن بعضهم يتعمدون تزوير أسمائهم وعناوينهم لمنع الضحايا من التعرف عليهم والادعاء عليهم، أو الوصول إليهم بعد تنفيذ جرائمهم.

وقررت السلطات القضائية سجن شخص أدين بانتحال صفة مسؤول قضائي وآخر أمني، وأوضحت أنه أوهم بعض ضحاياه بأنه يعمل وكيلاً للجمهورية لدى محكمة الشراقة في العاصمة الجزائرية، وأوهم آخرين بأنه عقيد في الجيش، ودعت كل من تعامل معه إلى الاتصال بالمحكمة لتقييد شكوى، أو الإدلاء بشهادته.

وأحياناً ينتحل أشخاص صفة موظفين في شركات الكهرباء للسطو على المنازل، أو صفة أطباء بيطريين لسرقة المزارعين، وفي حال عدم توقيف هؤلاء بعد تلقي شكاوى من الضحايا، تلجأ السلطات إلى تحذير الناس عبر نشر صورهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وطلب المساعدة لتوقيفهم، كما تنشر صورهم وأسماءهم في المطارات والمعابر الحدودية لمنع هربهم إلى خارج البلاد.

ويعزو خبراء في علم الإجرام الظاهرة إلى انتشار الفساد في البلاد خلال العقود السابقة، ووجود تعقيدات في إنجاز المعاملات الإدارية وتنفيذ مصالح المواطنين، أو تحصيل حقوق اجتماعية خاصة بالسكن، وهي ظروف توفر فرصاً مثالية للنصابين من أجل تنفيذ جرائمهم عبر انتحال صفات مسؤولين أو موظفين، وإيهام المواطنين بإمكان إنجاز مصالحهم مستغلين طمع بعض المواطنين، وجهل البعض الأخر بالقانون.

ويقول المتخصص في علم الاجتماع في جامعة يحيى فارس بمدينة المدية، حسان عيط، لـ«العربي الجديد»: «هذه الظاهرة من بين آثار الفساد وتدهور الخدمات العامة، وعدم تلبية المطالب الاجتماعية على أكمل وجه، وتمنح هذه الأوضاع منتحلي الصفة فرصة الاحتيال على المواطنين. السلوك الإجرامي للمحتالين يهدف إلى الحصول على مكاسب مالية، أو تحقيق رغبتهم في الانتماء إلى شخصيات مرموقة من أجل كسب الاحترام والتقدير، ولهذا أضرار قد تكون كبيرة على الضحايا، وسبل الوقاية تتمثل في تكثيف التوعية، خاصة في ظل التغيّرات التكنولوجية، وانتشار انتحال الصفات في منصات التواصل الاجتماعي، إلى جانب تشديد العقوبات على المجرمين».

ويؤكد المحامي المعتمد لدى مجلس قضاء البليدة، أمين بن زيان، لـ«العربي الجديد»، تزايد قضايا انتحال الصفة التي تنظرها المحاكم، والتي كان ضحيتها مدراء وولاة وأشخاص عاديون، ويشيد بالتعليمات التي تصدرها دوائر وزارية للمديريات الفرعية من أجل حث المسؤولين على ضرورة الإبلاغ عن أي شخص يشتبه في انتحاله صفة موظف في الدولة. ويقول إن «المشرّع الجزائري عزز عقوبة جريمة انتحال الصفة في قانون العقوبات، حيث يجرم فعل انتحال صفة أحد العاملين في الوظائف العمومية أو العسكرية بالسجن بين سنة وخمس سنوات ودفع غرامات، كما يعاقب من ارتدى ملابس تخص وظيفة معينة أو وضع وساماً رسميًا يخص أفراداً في الشرطة أو الجيش بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنة مع دفع غرامة مالية، أو بتنفيذ عقوبة واحدة فقط في حال عدم وجود ظرف مشدد للجريمة».

وضع حدّ للظاهرة

صدّق البرلمان الجزائري، في منتصف الشهر الماضي، على قانون مكافحة التزوير واستعمال المزور، الذي يتضمن تشديد العقوبات في حق كل من يتورط في قضايا انتحال وظائف وألقاب وأسماء، بهدف وضع حدّ لظاهرة انتحال الصفة التي شملت مجالات عدة، مدنية وعسكرية، وسمحت بحصول البعض من دون وجه حق على امتيازات.

تحقيق

يهدد قطع الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية التمويل عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» الخدمات المقدمة لمئات آلاف اللاجئين في الأردن، ما ستكون له عواقب إنسانية

أونروا الأردن

تعليق التمويل يهدد بتوقف الخدمات

عمّان ـ **انور الزيادات**

يعد الأردن متضرراً رئيسياً من قرار عدد من الدول وقف تمويل وكالة «أونروا»، فتوقف الخدمات يعني مزيداً من المعاناة للاجئين الفلسطينيين، ومعناه أيضاً البحث عن جهة أخرى تتحمل عبء التعليم والخدمات الصحية والإغاثية المقدمة لهم.

ويعيش في الأردن نحو 40 في المائة من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، ويستفيدون من خدمات الحكومة الأردنية في مجالات الأمن والقضاء، وأعداد كبيرة من أبناء اللاجئين تستفيد من خدمات التعليم الحكومي، كما يستفيدون من الخدمات الصحية في المراكز والمستشفيات العامة، ومن التأمين الصحي.

وهناك عشرة مخيمات معترف بها من قبل وكالة «أونروا»، هي مخيم إربد، مخيم البقعة، مخيم الحصن، مخيم الزرقاء، مخيم الطالبية، مخيم جبل الحسين، مخيم جرش، مخيم سوف، مخيم عمان الجديدة، مخيم ماركا، فضلاً عن 3 مخيمات غير رسمية، ويعيش آخرون بالقرب من تلك المخيمات، ومعظم من ينحدرون من أصول فلسطينية يتمتعون بالجنسية الأردنية، ما يجعل الأردن البلد الوحيد الذي قام بعملية دمج كاملة للاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948، باستثناء 150 ألف لاجئ أصلهم من قطاع غزة، لكنهم يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة لا تخولهم حق المواطنة الكاملة.

يؤكد مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية في الأردن (حكومية) رفيق خرفان، لـ«العربي الجديد»، أن «قرار وقف تمويل أونروا الذي أعلنته دول غربية بعد كارثة، وسيعيق تقديم الخدمات الأساسية التي تمس حياة اللاجئين الفلسطينيين، خاصة في مجالات التعليم والصحة والإغاثة، حسب إحصاءات أونروا، لدينا نحو 2,5 مليون لاجئ فلسطيني، ونحو 5900 موظف في الأردن، و161 مدرسة يدرس فيها نحو 120 ألف طالب، وهناك نحو 25 مركزاً صحياً تابعاً للوكالة تقدم خدماتها للاجئين، فيما تقدم خدمات الإغاثة والمساعدات لنحو 59 ألف لاجئ بشكل مباشر، والميزانية السنوية للوكالة في الأردن تتراوح بين 145 مليون دولار و150 مليوناً».

ويوضح خرفان: «إذا توقف التمويل فستكون لدينا مشكلة كبيرة خلال الأشهر المقبلة، وهذا يعني توقف الرواتب عن العاملين، وصعوبة تقديم الخدمات، إضافة إلى الأثر النفسي والمعنوي على اللاجئ الفلسطيني الذي سيشعر باليأس والغضب، وكل هذا سينعكس على استقرار المنطقة ككل، واستقرار الدول المضيفة».

يتابع: «يتحمل الأردن وفق الإحصاءات الحكومية نحو مليار دينار (1,4 مليار دولار) سنوياً كخدمات مباشرة وغير مباشرة تقدم للاجئين الفلسطينيين، فنحو 90 في المائة من اللاجئين يحملون الرقم الوطني الأردني، ويحصلون على كل الخدمات التي يحصل عليها المواطن الأردني، وهذا المبلغ أكبر مما تنفقه أونروا في مناطق عملياتها الخمس. قطع التمويل خطير، فوكالة أونروا مهمة في جميع المناطق، وبالذات في غزة، ونأمل أن تثمر الجهود التي تبذل في استمرار تمويل الوكالة».

يخشى محمد محمود من مخيم البقعة، أكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين في الأردن، من تدهور مستوى الخدمات المقدمة من قبل وكالة «أونروا»، مذكراً بتدهور مستوى الخدمات بعد قرار الإدارة الأميركية قبل أعوام تقليص قيمة الدعم للوكالة، ما رافقه تسريح موظفين، وإلغاء نظام العمل الإضافي وغيرها.

ويقول محمود لـ«العربي الجديد» إن أطفاله يدرسون في مدارس الوكالة، وهناك مطالب دائمة بتحسين البيئة الدراسية لمواجهة تحديات متراكمة لم يستطع الدعم المالي الدولي تذليلها في السابق، لكنّ هناك تهديداً جدياً لهذه الخدمات حالياً، موضحاً أن «هناك تحديات كبيرة تواجه خدمات التعليم في المخيمات، من بينها المباني المستأجرة، والاكتظاظ الصفي، ونظام الفترتين. وقف تمويل الوكالة يهدد إلى إلغائها، وهي شاهد على لجوء الشعب الفلسطيني، وعلى تمسك الفلسطينيين بحق العودة إلى وطنهم».

لدى اللاجئة الفلسطينية فاطمة حسن أربعة أطفال في مدارس الوكالة، وتقول لـ«العربي الجديد» إن «وقف التمويل يهدد مختلف الخدمات، خاصة التعليم، فواقع التعليم يتراجع طيلة السنوات الماضية، ومخيم البقعة بحاجة إلى مدارس أكثر نظراً إلى زيادة عدد سكانه الذي يفوق 100 ألف نسمة، وتواجه مدارس الوكالة أشكالاً مختلفة من التحديات، كالاكتظاظ، ونظام الفترتين ونقص المعدات والقرطاسيّة، وتهالك الأثاث المدرسي، فضلاً عن عدم تعبئة شواغر التعيينات والاكتفاء بالمدرسين البدلاء».

وتضيف حسن: «المفروض أن يزيد التمويل حتى تتمكن الوكالة من تقديم خدماتها للاجئين، لكن دول العالم التي تدعم قتل أهلنا في غزة لا تملك مشاعر إنسانية، وتحاول الضغط على الشعب الفلسطيني خدمة للاحتلال، وسط سعي دائم لإجبار الفلسطينيين على التخلي عن حق العودة».

ويقول اللاجئ أحمد الدبس، لـ«العربي الجديد»، إن «وقف التمويل سيفاقم المشاكل الخدمية التي تعاني منها المخيمات، فالعديد من الشوارع بحاجة إلى إعادة تعبيد، ما يسبب الكثير من الحوادث وأزمات السير، وتعاني المراكز الصحية من مشكلة الاكتظاظ. وفي كل مرة أذهب فيها إلى المركز، أقضي أكثر من ساعة حتى أتمكن من مراجعة الطبيب، كما نعاني من نقص الأدوية، ما يضطرنا إلى شرائها من الصيدليات الخاصة».

ويلفت الدبس إلى وجود عائلات كثيرة تحصل على معونات غذائية، وهي عائلات أوضاعها المادية متردية وصعبة، ووقف التمويل سيحرم هذه العائلات من الحصول على حاجتها من الطعام، موضحاً أن «وقف تمويل الوكالة بسبب اتهام عدد قليل من موظفيها بالمشاركة في طوفان الأقصى هي حجة لإغلاق الوكالة، والغرب الاستعماري مستمر في سياسته الداعمة للاحتلال على حساب حقوق الشعب الفلسطيني».

ويؤكد خالد جوهر أنّ «وكالة الغوث تعاني منذ سنوات من عجز مالي متفاقم، وأن قرار تعليق التمويل سيؤدي إلى مزيد من تقليص الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، كما أن عدم وقف التمويل سيحرم هذه العائلات من الحصول على حاجتها من الطعام، الصحية من مشكلة الاكتظاظ، وفي كل مرة أذهب فيها إلى المركز، أقضي أكثر من ساعة حتى أتمكن من مراجعة الطبيب، ونظام الفترتين. وقف تمويل الوكالة يهدد الدول المانحة قرار تعليق التبرعات، فإنها ستكون قد انتهكت بصورة متعمدة اتفاقيات وقوانين حقوق الإنسان، والحقت الكثير من الأذى بالشعب الفلسطيني الذي يعتمد بصورة مباشرة على خدمات الوكالة، كما يعتبر هذا أيضاً تمرداً على قرار محكمة العدل الدولية بتوفير الظروف لتقديم الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية لمعالجة الظروف السيئة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة».

يضم مخيم البقعة نحو 100 ألف نسمة (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

2,500,000

العدد التقديري للاجئين الفلسطينيين في الأردن، وتخدمهم 161 مدرسة و25 مركزاً صحياً تابعاً لوكالة «أونروا».

ويقول الناشط والأكاديمي موسى العزة، لـ«العربي الجديد»، إنّ «وكالة الغوث تعاني منذ نشأتها في عام 1949 من انعدام الاستقرار المالي أسوة ببقية منظمات الأمم المتحدة، كونها تعتمد في ميزانيتها على تبرعات المانحين، وهذا الأمر يرجع إلى قرار سياسي لخلق حالة من عدم الاستقرار لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين، وجعلهم تحت وطأة الضغوط والأزمات من أجل تمرير تسوية على حساب حقهم في العودة وتقرير المصير».

ويضيف: «الوكالة شاهد على نكبة الشعب الفلسطيني ومأساته الإنسانية، وأصبح وجودها يؤرق أعداءه، لذا فإنهم يمارسون ضغوطاً كبيرة لمنع تمويلها بهدف تصفيتها، وتحويل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، وبالتالي إغلاق الملف الذي عجز العالم عن حله عبر تطبيق قرارات الأمم المتحدة، ومن هذا المنطلق، أوقفت إدارة ترامب مساهمتها في ميزانية الوكالة بحجة الفساد الإداري والمالي، ما خلق أزمة كادت تعصف بوجودها. القرار الجديد يعتمد على مزاعم الاحتلال بحق 12 موظفاً من أصل 30 ألفاً، وهو اتهام لم تثبت صحته عبر تحقيق شامل أمام هيئة قضائية مستقلة، ومعاقبة الوكالة كلها غير مبرر أخلاقياً ولا سياسياً».

> الأردن البلد الوحيد الذي قام بعملية دمج كاملة للاجئين الفلسطينيين

> تعليق التمويل سيؤدي إلى تقليص خدمات صحية وتعليمية

هكذا عذّب الاحتلال مئات المعتقلين الغزيين

يستخدم جنود الاحتلال الإسرائيلي أساليب تعذيب مختلفة بحق المعتقلين الغزيين، حتى المسنين والمرضى والأطفال، في محاولة لنزع المعلومات منهم

غزة ـ **امجد ياغي**

أفرج الاحتلال الإسرائيلي في بداية شهر فبراير/شباط الحالي، عن أكثر من 100 معتقل، من بينهم نساء وأطفال، أكدوا تعرضهم للتعذيب، ضمن أعداد كبيرة اعتُقلت من مدينة خانيونس التي شهدت خلال الأيام الأخيرة اقتحام مركبات الاحتلال، وتركز القصف، رغم أنها كانت ضمن المناطق الآمنة خلال الشهرين الأول والثاني من العدوان.

ولا يبالي جنود الاحتلال باحتياجات المعتقلين الإنسانية أثناء فترة التحقيق، بل يمنع عنهم حتى مياه الشرب لأيام، كما حصل مع المسن عزيز حمد (61 سنة)، والذي يؤكد تعرضه للتعذيب والإذلال، وأن الجنود كانوا يعذبون الرجال أمام الأطفال، ويكررون التهديدات بالقتل، ولا يبالون بالبرد القارس الذي يشعرون به في الشادر المنصوب كمنطقة تحقيق.

يقول حمد لـ«العربي الجديد»: «بقيت لمدة أربعة أيام من دون طعام أو مياه، وعندما طلبت من جندي أن أبل ريقي بالمياه، أمسك الزجاجة وأفرغها أمامي على الأرض، حتى يزيد من سوء حالتي النفسية. ضربوني في صدري وفي ظهري لأني رفضت الحديث معهم، وأنا رجل كبير في السن، وعندما أريد النهوض يساعدني أحد الشباب، حتى عندما أفرجوا عني ساعدني بعض المعتقلين».

وجرى نقل المعتقلين المفرج عنهم إلى المستشفيات، مثل مجمع ناصر الطبي، بعد الانسحاب الجزئي للاحتلال، ومنهم من لحقوا بعائلاتهم إلى مستشفى أبو يوسف النجار في مدينة رفح لتلقي الإسعافات الأولية، والاطمئنان على عدم تضرر أجسادهم من التعذيب، ومن بينهم أعداد من أصحاب الأمراض المزمنة.

وكانت آثار التعذيب ظاهرة على أجساد المعتقلين المفرج عنهم، والذي تعرضوا له داخل السجون الإسرائيلية، أو داخل منازل مدمرة حولها الاحتلال إلى ثكنات عسكرية طوال فترة اعتقالهم. من بين هؤلاء أحمد أبو جراد (51 سنة)، وهو مصاب بمرض سرطان الغدة الدرقية، لكن جنود الاحتلال لم يصدقوه رغم أنه طلب منهم أن يحضروا طبيباً لفحصه والتأكد من حالته الصحية. كان أبو جراد يحمل حقيبة تضم علاجه عندما جرى اعتقاله من مدينة خانيونس، لكن جنود الاحتلال صادروها، وقد تعرض على مدار يومين للضرب على الرأس والظهر، وجرى تهديده بالقتل، واعتقال بقية عائلته، وكان المحققون يسألون عن المنطقة التي يعيش فيها.

يقول أبو جراد لـ«العربي الجديد»: «أنا من مخيم البريج، ولم أستطع مغادرة المخيم بسبب المرض، واعتقلت لمدة سبعة أيام، وجميعنا كنا نجهل أماكن اعتقالنا، وقد تنقلنا بين أماكن عدة خلال الفترة الأخيرة، وكنا لا نرى شيئاً، لكن نعتقد أنها مناطق في داخل غزة بسبب شدة الدمار رغم أنه لا توجد ملامح لأي منطقة. بتنا ثلاثة أيام في البرد، وكان معنا الكثير من أصحاب الأمراض المزمنة، لكن كلنا ينظر جنود الاحتلال كذابون، والجميع تعرضوا للتعذيب، ولم نكن نستطيع النوم، ولا نحصل على طعام ولا شراب، وكنا مكبلين بالقيود الحديدية، وعندما عرضوني بعد الإفراج عني على الطبيب أخبرني بأن حالة يدي خطيرة لأنني نزفت لثلاثة أيام، ما تسبب في التهابات».

وأجبر الاحتلال الغزيين على النزوح عبر الممرات «الآمنة»، لكنه في المقابل كان يقوم باعتقال العديد منهم بشكل عشوائي. يقول بسام جودة (27 سنة)، إنه اعتُقل من داخل الممر الآمن في مدينة خانيونس، وعلى مدار ستة أيام كان يتعرض للتحقيق والتهديد والتعذيب.

يضيف جودة لـ«العربي الجديد»: «كان هناك الكثير من المرضى والمسنين والأطفال معنا، وكان الجميع يعاملون بالمعاملة السيئة نفسها. كانوا يضربون الكبار والصغار، ولا يبالون بالسن ولا المرض. كانوا يسألونني عن المكان الذي نزحت منه، ومن كان معي، وكلما قلت إنني لا أعرف شيئاً يزيد التعذيب».

ويشير المسن محمود النابلسي (68 سنة)، والذي وصل إلى مدينة رفح بعد الإفراج عنه خلال الأسبوع الماضي، إلى أن قوات الاحتلال اقتحمت منزله في حي الأمل بمدينة خانيونس، ثم اعتقلوه، رغم أن من كان معه في المنزل كانوا يقولون لهم إنه مريض، ولا يستطيع الحركة بمفرده، لكنهم لم يبالوا، وخلال التحقيق كانوا يسألونه عن الأنفاق، وعن المحتجزين الإسرائيليين.

يضيف النابلسي لـ«العربي الجديد»: «اعتقلوني بطريقة عديمة الإنسانية، ووضعوني في بيت متهدم، ولا أعرف مكانه بالتحديد، ثم وضعوني مع آخرين في آليات عسكرية مكشوفة، وكان الجو بارداً، وكانت الأمطار تتساقط فوقنا ونحن شبه عراة، وبقينا لمدة 10 أيام داخل السجن. وهناك تعرضنا للضرب والتعذيب والشتم. أنا مسن، وأعاني من الإم في المفاصل ومشاكل في الأعصاب، وكثيراً ما كنت أبكي من شدة الآلام، لكن التعذيب لم يكن يتوقف».

تعرّض المفرج عنهم لأصناف من التعذيب (سعيد الخطيب/ فرانس برس)

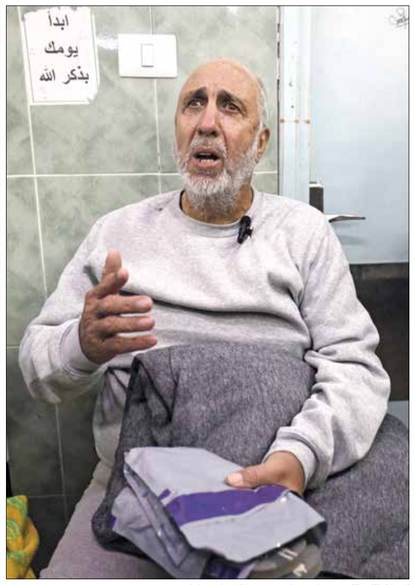

اعتقل الاحتلال مسنين ومرضى (سعيد الخطيب/ فرانس برس)

بريطانيا: أرقام قياسية لجرائم أفراد الشرطة

تثير الزيادة غير المسبوقة في عدد ضبّاط وموظفي جهاز الشرطة المدانين في بريطانيا تساؤلات حول النزاهة في تأدية المهمات، وخضوعهم لإجراءات مساءلة تضمن تعزيز الثقة مع المواطنين

لندن ـ **كاتيا يوسف**

كشفت بيانات أصدرتها وزارة الداخلية البريطانية ارتفاع عدد ضبط وموظفي جهاز الشرطة المدانين في إنكلترا وويلز خلال العام الماضي، وبلغت الزيادة 70 في المائة مقارنة بعام 2022، إذ أدين 115 ضابطاً و43 موظفاً بارتكاب جرائم مختلفة، بينها اعتداءات جنسية وأعمال عنف ضد الأفراد، في مقابل 68 ضابطاً و25 موظفاً في عام 2022. وكشفت بيانات وزارة الداخلية أن الجرائم الجنسية هي الفئة السائدة، وأن 33 ضابطاً و7 من أفراد الشرطة ارتكبوها، في حين واجه 18 ضابطاً و3 موظفين إدانات بتهم العنف ضد الأشخاص، و19 ضابطاً و15 موظفاً إدانات بجرائم تتعلق بمخالفات مرورية، و4 ضباط وموظفان إدانات بالسرقة، كما تورط 4 ضباط وموظف واحد في قضايا تتعلق بالتسبب في أضرار جنائية.

وتشمل الأرقام فقط الإجراءات الجنائية التي بدأت في الأصل بشكوى أو مسألة سلوك قابلة للتسجيل، وحصلت بموجب لوائح جرى تقديمها عام 2020. وتُثير هذه التفاصيل المهمة مخاوف من احتمال أن يتجاوز إجمالي عدد رجال الشرطة المدانين الأرقام التي جرى الإبلاغ عنها، ما يشير إلى احتمال تقليل الحجم الحقيقي للمشكلة.

وتعلّق وزارة الداخلية على تأثر الناس بالبيانات المنشورة على ثقة الناس بالشرطة، وتعاونهم مع رجالها في سبيل تطبيق القانون بشفافية ونزاهة، بالقول: «يتوقّع الناس أن يظهر العاملون في جهاز الشرطة أعلى معايير النزاهة، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمعالجة أي تقصير يؤثر في ثقتهم، علماً أن وزارة الداخلية تسهّل إجراءات إقالة عناصر الأمن الفاسدين، وأولئك الذين يفشلون في التدقيق المنتظم الذي يخضعون له لتحديد من يحتاجون إلى تحقيقات بسبب مخالفات جنائية أو تأديبية».

وتتابع الوزارة: «يدقق تحقيق إبليش المناسبة. أرقام إدانات عام 2023 استندت إلى إحصاءات خضعت لتغييرات كبيرة مقارنة بالعام الماضي، بعدما أجرت الحكومة مراجعة شاملة للنظام التأديبي للشرطة بعد إدانة رجل الأمن ديفيد كاريك مطلع العام الماضي بارتكاب جرائم جنسية، لذا لا يمكن إجراء مقارنات مباشرة بين هذه الأرقام وتلك في العام الماضي».

وفي يناير/ كانون الثاني 2023، أطلق مجلس رؤساء الشرطة الوطنية (NPCC) عملية لفحص بيانات جميع رجال الشرطة والموظفين والمتطوعين في إنكلترا وويلز، ومقارنتها بقاعدة بيانات الشرطة الوطنية. ويقول مصدر في المكتب المستقل لسلوك الشرطة (IOPC) لـ«العربي الجديد» إنّ «التغييرات في نظام الشكاوى التي شملت توسيع تعريفها حققت النتائج المنشودة على صعيد زيادة عدد الشكاوى المسجّلة في قوات الشرطة خلال السنوات الأخيرة، وتتعامل الشرطة مع غالبية هذه الشكاوى من دون إحالتها إلى المكتب المستقل لسلوك الشرطة إلا إذا استوفت معايير محددة في القانون».

> كشفت بيانات وزارة الداخلية أن الجرائم الجنسية هي السائدة

> أظهرت الأرقام الرسمية الأخيرة اتجاهات مقلقة داخل قوات الشرطة

يتابع المصدر: «يعترف القانون بأن شكاوى عدة لا تتطلّب إجراء تحقيقات طويلة، إذ تتوفر مجموعة خيارات لحلها، مثل التعلم التنظيمي أو الفردي وتقديم تفسير أو اعتذار. ويواصل المكتب المستقل لسلوك الشرطة العمل مع أقسام المعايير المهنية للمساعدة في تحسين التعامل مع الشكاوى الأولية، ما يفيد الشرطة والناس معاً. طبيعة العديد من الادعاءات لا تصل إلى الحدّ المطلوب للشروع في تطبيق إجراءات تأديب رسمية أو فرض عقوبات، وقد تطلب أقل من 2 في المائة من الادعاءات التي سُجّلت العام الماضي إجراء تحقيقات في سلوك أفراد الأمن». ويشير إلى أن مقدمي الشكاوى يملكون حق مراجعة طريقة التعامل معها، في حين تصل الشكاوى إلى المكتب المستقل لسلوك الشرطة في الحالات الأكثر خطورة، ويضمن ذلك وجود رقابة على النظام، ويسمح للمكتب بتحديد ومعالجة الاتجاهات والمواضيع في التعامل مع الشكاوى عند الضرورة، وبالنسبة إلى التحسينات الأخيرة التي أُدخلت على نظام الشكاوى، هناك حاجة إلى تنفيذ إصلاحات أكثر جذرية، وبينها اعتماد نموذج ممارسة اللياقة الذي يطبق في مهن أخرى، والذي يبسّط نظاماً معقداً للغاية، ويساعد في التركيز على رفع معايير عمل الشرطة.

وسلّطت أرقام وزارة الداخلية الأخيرة الضوء على اتجاهات مقلقة داخل قوات الشرطة، إذ أشارت إلى ارتكاب 393 ضابطاً سوء سلوك مصنّفاً بأنه «جسيم»، و435 سوء سلوك خلال العام الماضي، وشهدت نسبة 42 في المائة من 352 قضية إجراءات فصل أو كانت ستؤدي إلى ذلك لو كان رجال الأمن لا يزالون في الخدمة.

الشرطة البريطانية أكثر تورطاً بالجرائم (كارل كورت/ Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني